Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol.34/ No.4/ 2026 المجلد 34 / العدد4/2026

أسلوب الشرط في ديوان الشاعر الأعمى التطيلي: دراسة نحويّة تطبيقيّة

هياء محمد صالح الخميّس
قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل
hayaalkhamis@hotmail.com

تاريخ استلام البحث: 4/ 2025/10 تاريخ قبول النشر: 21/ 2025/12 تاريخ نشر البحث: 27 /4/ 2026

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أسلوب الشرط في ديوان الشاعر الأندلسي الأعمى التطيلي دراسة نحويّة تطبيقيّة، وذلك من خلال تتبع أدوات الشرط، فاعتمدت الدراسة على إبراز الجانب النحوي في شعر الأعمى التطيلي، وبيان التزامه بقواعد اللغة، بجمع شواهد الشرط من الديوان، وتحليلها في ضوء القواعد النحوية، بتمييز الأدوات الشرطية، ودراسة أثرها في الفعل.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الشاعر الأعمى التطيلي قد وظف أدوات الشرط في ديوانه توظيفًا متنوعًا، فغلب على شعره توظيف أداة الشرط (إنْ)، وبرزت ظواهر نحويّة مثل: حذف جواب الشرط، فجمع بين الالتزام بالقواعد النحويّة والانزياح عنها بما يخدم الدلالة والإيقاع الشعري.

الكلمات الدالة: الشرط، أداة الشرط، الجزم، الأعمى التطيلي.

The Conditionals in the Collection of The Blind Poet of Tudela: An Applied Syntactic Study

Haya Mohammed Saleh Alkhamis
Department of Arabic Language/ College of Arts/ Imam Abdulrahman Bin Faisal University

Abstract

This research aims to study the conditionals in the collection of The Blind Poet of Tudela (real name: Abu 'l-'Abbās Aḥmad ibn 'Abd Allāh al-Ṭuṭīlī) through an applied syntactic study, by tracing the conditional particles. The study highlights the syntactic aspect in his poetry and demonstrates his adherence to the rules of language by collecting conditional examples from his collection and analysing them in light of syntactic rules, distinguishing the conditional particles, and studying their effect on the verb.

One of the most important findings of the study is that the poet employs conditional particles in his collection in a varied manner. The use of the conditional particle (إنْ) predominates in his poetry, and syntactic phenomena such as the omission of the conditional answer appears, combining adherence to syntactic rules with deviations from them in a way that serves meaning and poetic rhythm.

Keywords: Conditionals, Conditional particles, The Blind Poet of Tudela, Abu 'l-'Abbās Aḥmad ibn 'Abd Allāh al-Ṭuṭīlī.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

1. المقدمة

يُعد أسلوب الشرط من الأساليب الأكثر انتشاراً في اللغة العربية، فهي تربط بين البنى اللغوية، مع ذلك لم تحظ بدراسة مستقلة في الأبواب النحوية. إذ يُعد من أكثر الأساليب تنوعاً، لما يتضمنه من أنماط متعددة ترتبط بالسياق والمعنى. فالشرط يُعنى بربط الأفعال وتوكيد الوقائع، وهو وسيلة لضبط العلاقة بين الشرط وجوابه، وكشف عن عمق التلاحم بين التراكيب ومعانيها. وقد كان أسلوب الشرط ميداناً للنحاة واللغويين؛ لاستقراء النصوص وخاصةً الشعرية منها، إذ كان الشعر على وجه الخصوص الميدان الأوسع لتجلي هذه الظاهرة وتطبيق قواعدها.

وفي هذا السياق، يحتل الشعر الأندلسي مكانة بارزة، إذ تميز بالمتانة في البناء، ورصانة الأفكار، ووضوح المعاني، مع رقة الألفاظ، وجمال التصوير، وابتكار الأفكار الجديدة. وقد برع شعراء الأندلس في إثراء هذا الفن الرفيع، ومن بين هؤلاء الشاعر الأعمى التطيلي، الذي يُعد ديوانه من الكنوز الأدبية والنحوية التي تستحق الدراسة والبحث.

ومع أن الأعمى التطيلي اشتهر بين معاصريه بإبداعه في فن الموشحات، إلا أن ديوانه الشعري غني بالمادة الأدبية التي تتيح إجراء دراسة علمية متخصصة عليه، ولا سيما في مجال الظواهر النحوية. ويُلاحظ في ديوانه كثرة استعماله لأدوات الشرط في الفعل المضارع.

وقد جاءت معظم الدراسات التي تناولت ديوان الأعمى التطيلي منصبة على الجوانب الأدبية والبلاغية والدلالية والمعجمية والصرفية، دون أن يحظى الديوان بأي دراسة نحوية، وهذه الدراسة تعتبر الأولى في الديوان. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تتخذ من ديوان الأعمى التطيلي ميداناً لتطبيق القواعد النحوية، مع تركيز خاص على ظاهرة الشرط بوصفها موضوعاً رئيساً لها.

1. 1. **أسباب الدراسة:** جاء اختيار هذا الموضوع لدواعٍ علمية عدة، أبرزها:

- عدم وجود دراسة نحوية تطبيقية متخصصة في شعر الأعمى التطيلي.
- توافر مادة علمية مناسبة في ديوانه لإجراء دراسة نحوية تطبيقية.
- إبراز أهمية أدوات الشرط وأكثرها دوراناً في شعر الأعمى التطيلي.

1. 2. **وتكمن أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب رئيسة، من أبرزها:**

- ارتباطها بأحد الشعراء الأندلسيين، وهو الأعمى التطيلي الذي لم ينل شعره ما يستحق من الشهرة والذيوع.
- الكشف عن استعمالات أنماط الجملة الشرطية في ديوان الأعمى التطيلي.
- قيام الدراسة على الربط بين النظرية والتطبيق، مما يجعلها أكثر عمقاً وأعم فائدة.

1. 3. **أهداف الدراسة:**

- دراسة أدوات الشرط الواردة في ديوان الشاعر الأعمى التطيلي، وبيان أثر الوجه الإعرابي في الفعل المضارع.
- الكشف عن السياقات التي استخدم فيها الشاعر أساليب الشرط، وبيان القضايا التركيبية المرتبطة بها في الديوان.

1. 4. **مادة الدراسة:** اعتمدتُ في هذه الدراسة على الطبعة المحققة لديوان الأعمى التطيلي، بعنوان: "ديوان الأعمى التطيلي"، بتحقيق الدكتور محيي الدين ديب، الصادرة عن المؤسسة الحديثة للكتاب في لبنان، الطبعة الأولى(2014م). وقد تضمن الديوان مقدمة تُوضح دوافع إعادة طباعته بعد التحقيق الأول الذي أنجزه الدكتور إحسان عباس، كما قُسّم إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول: ترجمة الشاعر الأعمى التطيلي، ويتناول سيرته وحياته وشخصيته. والقسم الثاني: ستٌ وسبعون قصيدة تناولت موضوعات متعددة، تُجسّد حياة الشاعر ومشاعره وتأثره بالبيئة الثقافية والاجتماعية التي عاش فيها.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

1. **5. منهج الدراسة:** اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، القائم على وصف أدوات الشرط وتحليل أنماط الجملة الشرطية، ورصد التغيرات التي تطرأ على الفعل المضارع نتيجة لهذه الظواهر. وسعت الدراسة إلى استخراج أدوات الشرط الواردة في ديوان الأعمى التطيلي، ثم تطبيق ذلك على نماذج مختارة منه، مع بيان أثر هذه الأدوات في الفعل المضارع.

1. 6. خطة الدراسة: تضمنت مقدمة، ومبحثين، ثم خاتمة وثبت المصادر والمراجع.

أما المقدمة فتناولت فيها: أسباب الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومادة الدراسة، والمنهج المتبع، وخطة الدراسة.

التمهيد: التعريف بالشاعر الأعمى التطيلي وديوانه.

المبحث الأول وفيه قسمان: القسم الأول: التعريف بمصطلح الجزم عند اللغوين والنحويين، والقسم الأخر: التعريف بمصطلح الشرط عند اللغوين والنحويين. والمبحث الثاني: الشرط، وفيه ستة أقسام: القسم الأول:(إن) المكسورة الألف، القسم الثاني:(من)، القسم الثالث:(متى)،القسم الرابع:(حيثما)، القسم الخامس:(أينما)،القسم السادس:(مهما).

الخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة. ثم ثبت بالمصادر والمراجع.

2. التمهيد: التعريف بالشاعر والديوان (الكتاب)

يُعدّ الشاعر الأعمى التطيلي من أبرز شعراء الأندلس في القرن السادس الهجري، وقد تميز بشعره العذب وصوره الفنية المرهفة، واحتل مكانة مرموقة بين شعراء عصره، ويهدف هذا القسم إلى تسليط الضوء على سيرته الذاتية، والتعريف بجوانب من حياته الشخصية والعلمية، بما يُعين على فهم شعره في سياقه التاريخي والثقافي.

1.2 التعريف بالشاعر وحياته: اسمه، وكنيته: هو أحمد بن عبد الله بن هريرة القيسي الطليطلي، وقيل العبسي، ويكنى بأبي جعفر، وأبي العباس الأعمى أو الأعيمى [1:ص4/728]، [2:ص187]،[3:ص 2/451]، [4:ص86]، [5:ص16]،[6:ص1/ 158]، [7: 8/ 200]،[8: ص233]،[9: ص426]،[10: ص266]،[11: ص9]،[12: ص97]،[13:ص249].

نسبه: ينسب إلى قبيلة قيس، ويعرف بالتطيلي الأعمى نسبة إلى مدينة تطيلة، وعلى الرغم من اشتهاره بالتطيلي إلّا أنه لا يذكرها في شعره، وهذا يبين أنه لم يحمل من بلده الأصلي إلا النسبة إليه [1:ص4/728]،[2:ص187]، [3: 2/451]،[4:ص86]،[5:ص16]،[6:ص1/158]،[7:ص8/ 200]،[8:ص233]،[9:ص426]،[10: ص266]، [11:ص9]، [12:ص97]، [13:ص249].

ولادته: لم تذكر المصادر معلومات دقيقة متعلقة بتاريخ ولادته، وإنما أشارت بعض الرسائل إلى أن ولادته كانت في سنة (485 هـ) [10:ص266]، والأرجح ما أشار إليه محي الدين في تحقيقه للديوان إلى أن ولادته كانت في سنة (475هـ) [11:ص13].

وفاته: حدد الصفدي وفاة الشاعر الأعمى التطيلي بتاريخ (525هـ)[4:ص86]، وهو ما جاء في مصادر أخرى[6:ص1/158]،[7:ص8/200]،[8:ص234]،[9:ص430]،[10:ص266]،[12:ص98]، أمّا ابن بسام فيؤكد أن التطيلي مات شاباً، فقال: "وكان بالأندلس سر الإحسان، وفرداً في الزمان، إلا أنه لم يطل زمانه، ولا امتد أوانه، واعتبط عندما به اغتبط"[1:ص4/728]، لا سيما وجود ما يشير في شعره إلى أنه تجاوز مرحلة الشباب:

قوله عن مرحلة الكهولة [11:ص10– 79– 136]:

أفـــادني حُبُّـــكَ الإبـــداعَ مكتهلًـــا وربمـــا نَفَـــعَ التعلـــيمُ فـــي الكبـــر

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وأنـــي قـــد اســـتأنفتُ عُمـــري فهـــا أنـــا ولـيـــدٌ وإن ظـــنّ الصّـــبا أننـــي كهـــلُ

بعد عرض أبيات من شعره وما جاء في الكتب، تبين أن الشاعر لم يمت معتبطًا –أي شابًا–، فتـــوفي بتـــاريخ (525هـــ) في حدود الخمسين من العمر.

نشأته وحياته: لم تزوّدنا المصادر بمعلومات واضحة عن علاقة الشاعر بمدينة "تُطيلة" سوى نسبته إليها، إذ كانت موطن آبائه [7:ص 8/ 200]، [9:ص427]، ولو تورد في شعره أو نثره أيَّة إشارة إليها، وبعض أبياته توحي بأنه وُلد في مدينة إشبيلية أو انتقل إليها بعد أن أقام في بلدة أخرى. أما ما يتعلّق بحياته الأسرية، فلم نجد في المصادر أخباراً عن والده، عدا بعض الإشارات في شعره تدل على حديثه عن أمه وزوجته وابنه [11: ص15].

2.2 شهرته ومقدرته الأدبية:

أولًا: مقدرته الشعرية: اشتهر التطيلي ببراعته الأدبية وذكائه المتوقد، وكان من أبرز الوشاحين الأندلسيين [13: ص249]، وقد شهد له بذلك لسان الدين بن الخطيب [5:ص16]. كما ورد في القلائد وصف لحدة ذهنه وبراعته الأدبية، حيث جاء فيه: "له ذهن يكشف الغامض الذي يخفى، ويعرف رسم المشكل وإن كان قد عفا، أبصر الخفيات بفهمه، وقصر فكها على خاطره ووهمه، فجاء بالنادر الذي أعجز"[14:ص272]. ويُعد من شعراء الطراز الأول، لقدرته الفائقة على نظم الشعر في أغراض متعددة، كـــالمدح، والرثاء، والوصف، إلا أن ديوانه يُظهر ميلًا واضحًا إلى غرض المديح، والذي كان يوجهه غالبًا لغرض التكسب. ويبدو أن هذا التوجّه مرتبط بظروفه الخاصة، حيث كان أعمى، الأمر الذي دفعه إلى البحث عن وسيلة للعيش عبر إبداعه الشعري. ورغم ذلك، لم يقتصر في مدائحه على أغراض التكسب فحسب، بل كان يرثي شخصيات ذات صلة بالنخب الحاكمة، مما يعكس مكانته وحضوره في محيط القادة والمجالس الأدبية.

ثانيًا: مقدرته النثرية: لم تقتصر مقدرة التطيلي الأدبية على نظم الشعر والموشحات، بل امتدّت إلى مجال الكتابة النثرية أيضًا، فقد أشار ابن بسام في كتاب الذخيرة إلى وجود رسالتين نثريتين منسوبتين إليه؛ إحداهما بعث بها إلى صديق يلومه فيها على تغيّر حاله وانقلاب مودّته بعد تقلّده أحد المناصب، والأخرى وجّهها إلى علي بن بياع السبتي[1:ص 729/4– 730]. وقد وصفه ابن بسام في معرض الحديث عن أدبه قائلًا: "له أدب بارع، ونظر في غامضه واسع، وفهم لا يُجارى، وذهن لا يُبارى، ونظم كالسحر الحلال، ونثر كالماء الزلال"[1:ص728/4]، [15:ص203]. وقد تميز نثر التطيلي بـــالبلاغة، وعمق المعنى، وسلاسة الأسلوب، إلا أن النثر لم يكن المجال الأبرز الذي ذاع فيه صيته، إذ بقيت مكانته الرفيعة في الشعر والموشحات هي الأشد أثرًا في تاريخه الأدبي.

3.2 التعريف بالديوان

يُعد ديوان الأعمى التطيلي من المصادر الأدبية المهمة التي تسهم في فهم تطور الشعر الأندلسي وازدهاره، إذ يقدّم صورة واضحة عن حياة الشاعر، ويُبرز ملامح أسلوبه الذي يجمع بين الرقة والقوة، وقدرته على المزج بين الأصالة والابتكار، كما يظهر فيه إبداعه في توظيف اللغة والأوزان الشعرية ببراعة لافتة. ورغم فقده لنعمة البصر، فإن ذلك لم يمنعه من الاندماج في المجتمع الأندلسي، والتفاعل مع طبيعته وجماله من خلال حواسه الأخرى. غير أن عقدة العمى تبرز في شعره بوضوح، حيث يمكن للقارئ أن يلمحها في نبرة التشاؤم والحزن التي تسكن أبياته، خاصةً في تعبيره عن رغبته في الاندماج مع المبصرين، وسعيه الدائم إلى الهروب من واقعه[11:ص17]،[5:ص16].

وقد قام د. إحسان عباس بتحقيق ديوان الأعمى التطيلي عام (1963م)، فبذل جهداً كبيراً في جمع شعر التطيلي من المصادر التراثية، فعثر على مائة وأربعة وعشرين بيتًا في كتب الأدب والتراجم، أما بالنسبة للموشحات فاعتمد

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

على مخطوطتين أساسيتين للموشحات، اشتملتا على اثنتين وعشرين موشحة، ولم تكونا شاملتين لجميع موشحات الشاعر؛ إذا لم يعثر إلا على هذا العدد فقط، فاقتصر عمله على جمع الشعر والموشحات، ولم يضم الرسائل النثرية المنسوبة إلى الشاعر.

وأعاد د. محي الدين ديب تحقيق الديوان مستدركًا نصوصًا جديدة عُثر عليها في كتب التراث، فجمع إحدى عشرة موشحة إضافية لم يعتمدها تحقيق د. إحسان عباس، كما أضاف رسالتين نثريتين للشاعر الأعمى التطيلي وردتا في كتاب الذخيرة: إحداهما إلى صديق يعاتبه، والثانية إلى علي بن بياع السبتي ضمن قصيدة شعرية في مدحه، وأضاف على التحقيق دراسة حياة الشاعر، ونسبه، وعصره، ومكانته الأدبية، وترجمة للشخصيات الأدبية والسياسية والدينية الواردة في الديوان، مع شرح الألفاظ الغامضة في الحواشي[11:ص5–6].

وعليه يُعد تحقيق د. إحسان عباس هو الأساس العلمي الأول للديوان، أما تحقيق د. محي الدين ديب فيُعد استدراكًا وتوسيعًا له، إذ اعتمد عليه وأضاف إليه نصوصًا جديدة، مما أسهم في إخراج الديوان بصورة أشمل.

3. المبحث الأول: التعريف بمصطلح الجزم

1.3 مصطلح الجزم: يُعد الجزم أحد الحالات الإعرابية، ومن الخصائص النحوية التي تميّز الفعل المضارع عن غيره من الأفعال، ويُعنى بدراسة حالة الفعل المضارع عند وقوعه في موضع الجزم، وما يطرأ عليه من تغيرات لفظية أو شكلية نتيجة لذلك، ومن هنا تتّضح أهمية الجزم في إبراز البعد النحوي والدلالي للفعل المجزوم في سياق الجملة. وسيأتي عرضه على النحو التالي:

الجزم لغةً: "الجزم الحرف إذا سكن آخره. وجزمت القربة إذا ملأتها. وجزمتُ له جزمةً من مالٍ أي قطعته له"[16:ص240/1].

الجزم في اللغة يعني القطع، تقول: "جزمت الشيء: قطعته، ومنه جزم الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في البناء"[17:ص58]. ويقال: "جزم الأمر جزمًا: إذا قطعه قطعًا لا عودة فيه، وجزمت ما بيني وبينه: أي قطعته، ومنه جزم الحرف: أي أسكنه فانجزم" [18:ص1088]،[19:ص31/ 401].

قال ابن فارس "الجيم والزاء والميم أصل واحد وهو القطع. يقال جزمت الشيء أجزمه جزمًا، والجزم في الإعراب يسمى جزمًا؛ لأنه قطع عنه الإعراب"[20:ص454/1].

وعند ابن سيدة "الجزم إسكان الحرف عند حركته من الإعراب من ذلك؛ لقصوره عن حظه منه، وانقطاعه عن الحركة، ومد الصوت بها للإعراب فإن كان السكون في موضوع الكلمة وأوليتها لم يسم جزمًا؛ لأنها لم يكن لها حظ فقصرت عنه" [21:ص302/7].

وعليه، فإن الجزم في اصطلاح اللغويين هو القطع الذي لا عودة فيه، وقد فسّره ابن فارس بأنه قطع الإعراب عن الكلمة، بينما أوضحه ابن سيدة بأنه إسكان الحرف المتحرك نتيجة انقطاعه عن الحركة الإعرابية، وبهذا يكون الجزم في النحو هو: قطع الإعراب عن الكلمة، إما بتسكين الحرف الأخير، أو بحذفه.

الجزم في اصطلاح النحاة:

الجزم هو: "حالة من حالات الإعراب الخاصة بالأفعال المضارعة إذا ما سُبقت بأدوات معينة يُطلق عليها أدوات الجزم" [22:ص45].

وقد استعمل الفراء الجزم بمعنى القطع في موضعين؛ أولهما عند الجزم بالأدوات، حيث قال في العطف على

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

جواب الجزاء لأداة (إن) [23:ص206/1]: قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: 284]. وثانيهما: الجزم بالوقف، في شرحه لوقف ووصل الهاء، حيث قال: "من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها، فيقول: ضربتْهُ ضربًا شديدًا"[23:ص223/1–224]. أما الزجاجي فقد وضع تعريفًا واضحًا للجزم بقوله: "أما الجزم فأصله القطع، يقال: جزمتُ الشيء وجذمتُه وبترتُه وجذذتُه وفصلتُه وقطعتُه، بمعنى واحد، فكأن معنى الجزم: قطع الحركة عن الكلمة، وهذا أصله" [24:ص93– 94]. وعليه يلاحظ أن الزجاجي في تعريفه للجزم لم يخرج عن دلالته اللغوية، إذ جاء تعريفه موافقًا للمعنى اللغوي.

وقال ابن القواس: "الجزم من ألقاب الإعراب، ومثله بقوله: كلم يرم، ومعنى (لم يرم): لم يبرح. وإنما لم يُجعل للجزم حظٌّ في الحركة؛ لأن الرفع والنصب والجزم، لما استوعبت الحركات الثلاث، والحروف المشبهة لها، لم تبقَ له علامة، فجُعلت علامته عدم الحركة، وهو السكون إن كان الفعل صحيحًا، وعدم الحرف، وهو الحذف، إن كان الفعل معتلًّا" [25:ص227/1]. وعند أبي حيان: "الجزم هو حذف الحركة، أو الحرف عند من يرى ذلك، وعدمهما؛ فالجزم هو عدم تلك الحركة أو الحرف"[26:ص137/1]. أما بقية النحاة، فلم يوردوا تعريفًا محددًا للجزم، لكنهم أبدوا اهتمامًا ملحوظًا به، مثل الخليل، حيث قال في كتاب الجمل في النحو: "الجزم اثنا عشر وجهًا"[27:ص190– 224].

وفي الكتاب، تحدّث سيبويه عن اختصاص الجزم بالأفعال، فقال: "ليس في الأسماء جزم؛ لتمكنها، ولِحاق التنوين بها، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم"، فبيّن أن الأسماء أخف من الأفعال، ولذلك جُزمت الأفعال لثقلها، فتُخفّف بالجزم، بينما تميل الأسماء إلى الخفض لخفتها" [28:ص 14/1].

وخلاصة القول: إن الجزم في اصطلاح النحاة يعني قطع الحركة عن الحرف الأخير من الكلمة المجزومة، وقد اتفقوا على أنه يختص بالأفعال فقط، ويتمّ ذلك إما بتسكين الحرف الأخير أو بحذف الحركة الإعرابية. وقد أوضح سيبويه سبب امتناع الأسماء من الجزم لخفّتها، في مقابل ثقل الأفعال. أما الكوفيون، فقد وسّعوا مفهوم الجزم ليشمل السكون الناتج عن الوقف، حيث ذهب الفراء إلى أن الكلمات المنتهية بالسكون تعتبر مجزومة، سواء كانت اسماً أو فعلاً.

2.3 مصطلح الشرط:

عند الرجوع إلى كتب المعاجم اللغوية، يتبين أن لفظ الشرط يدور في دلالته اللغوية حول الإلزام والعلامة، وهو ما يشكل أصلًا دلاليًا مشتركًا يُوظّف في السياقات المختلفة؛ ففي تاج العروس والقاموس المحيط، ورد أن الشرط هو: "إلزام الشيء والتزامه، كالشريطة، وجمعه شروط وشرائط" [18:ص673]، [19:ص19/ 404].

وفي تهذيب اللغة: "الشرط معروف في البيع، والفعل: شارطه فشرط له على كذا وكذا، وهو يشرط" [20: ص11/ 211]. أما لسان العرب والمحكم والمحيط الأعظم، فأكّدا المعنى نفسه، مع إضافة أن الشرط قد يُستخدم في العقود والمعاملات لبيان الاتفاق المُلزم بين طرفين[21:ص8/ 13]،[21:ص7/ 329]. وجاء في مقاييس اللغة أن أصل المادة (ش، ر، ط) يدل على "علامة وعلم"، ومنه: الشرط وأشراط الساعة، أي علاماتها[20:ص 3/ 260]. ومن معاني الشرط في المصباح المنير[29:ص309/1] ومختار الصحاح [17:ص163] أيضًا: شق الجلد شقًا يسيرًا، وهو استخدام مجازي للفظة، لكنه أقل شيوعًا في المجال النحوي[29:ص309/1]. وفي المعجم الوسيط: "الشرط ما يوضع ليلتزم في بيع أو نحوه. وعند النحاة: ترتيب أمر على أمر آخر بأداة وأدوات الشرط الألفاظ التي تستعمل في هذا الترتيب مثل إن ومن ومهما وجمعه شروط" "الشرط العلامة وجمعه أشراط"[29: ص479/1].

وباستخلاص ما سبق، يتضح أن مصطلح "الشرط" في دلالته اللغوية يحمل معنيين رئيسين:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

- الإلزام والتعهد: كما في العقود والالتزامات.
- العلامة والدلالة: كما في قولهم: "أشراط الساعة"، أي علاماتها.

وهذان المعنيان يتكاملان في توظيف النحويين لمفهوم الشرط، بوصفه أسلوبًا يقوم على ربط تحقق أمر بتوفر أمر آخر، حيث تكون أداة الشرط علامة على تحقق الجواب، وفي الوقت ذاته تضمن التلازم بين الجملتين على نحو من الإلزام أو الارتباط المنطقي.

وفي السياق النحوي، تعددت دلالات مصطلح الشرط عند النحاة الأوائل، وكان من أقدم المصطلحات المستخدمة للدلالة على أسلوب الشرط هو "الجزاء"، وقد ورد ذلك بوضوح عند سيبويه، الذي يُعد أول من استخدم هذا المصطلح، كما في قوله: "هذا باب الجزاء"[28:ص3/56]. كما اشتق منه الأفعال المرتبطة به، بقوله: "يجازى بها" و"جازى"[28:ص3/60–73]، مشيراً إلى العلاقة السببية بين الجملتين.

وقد استعمل سيبويه كذلك مصطلح "المجازاة" مرادفًا للجزاء، كما في قوله: "إني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً، ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة"[28: ص3/63]. ومن خلال ذلك يتضح أن سيبويه استخدم مصطلح "الجزاء" للدلالة على الجملة الشرطية الكاملة، بما تشمل من شرط وجواب.

أما الفرّاء، فقد كان أول من استعمل مصطلح "الشرط" صراحة في السياق النحوي، إلى جانب الجزاء، كما في قوله: "إذا أوقعت الأمر على نكرة بعدها، فقل في أوله: الياء، والتاء، والنون، والألف، كان فيه وجهان: الجزم على الجزاء والشرط، والرفع على أنه صلة للنكرة بمنزلة الذي" [23:ص2/162].

أما المبرِّد، فقد جمع بين المصطلحين في تناوله لهذا الأسلوب، كما في قوله: "هذا باب المجازاة وحروفها"، مشيراً إلى المعنى العام للتراكيب الشرطية، ثم قوله: "وهي تدخل للشرط، ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره" [30:ص2/45]. وهو ما يعكس فهمه الشامل للعلاقة الشرطية، حيث يُستخدم أحد المصطلحين بحسب السياق أو الغرض التحليلي.

وعليه، فإن المصطلحات النحوية التي تناولت أسلوب الشرط في بداياتها لم تكن موحّدة، بل تراوحت بين الجزاء والمجازاة والشرط، مع وجود فروق دقيقة في دلالتها وتوظيفها.

4. المبحث الثاني: الشرط

يُعد أسلوب الشرط من أبرز الأساليب النحوية التي تُسهم في بناء المعنى داخل الجملة العربية، إذ تقوم أدواته بالربط بين جملتين ترتبط إحداهما بالأخرى ارتباط السبب بالنتيجة، مما يكشف عن علاقة منطقية قائمة على التوقع أو التأثير، وتتميّز أدوات الشرط بتنوّعها بين الأسماء والحروف، ولكلٍّ منها أثر نحوي ودلالي يُسهم في تشكيل المعنى وتوجيه التركيب. ويهدف هذا المبحث إلى دراسة أدوات الشرط ووظائفها، وبيان دورها في تحقيق الاتساق والترابط داخل الجملة.

وقبل التطرق إلى أدوات الشرط الجازمة لفعلين، تجدر الإشارة إلى وجود خلاف بين النحاة حول جهة العمل في الجملة الشرطية:

الرأي الأول: تفرع رأي البصريين إلى أربعة أقوال [31:ص238– 239]:

- القول الأول: أن أداة الشرط وحدها هي العاملة في الفعلين، فتجزم فعل الشرط وجوابه على السواء [28:ص 62/3– 63]،[32:ص2/ 497]، [33:ص91/4].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

- القول الثاني: ذهب المبرِّد إلى أن أداة الشرط لا تعمل بمفردها، بل يعمل معها فعل الشرط في الجواب، إذ قال: "فإذا قلت: إن تأتني آتك، فتأتني مجزومة بإن، وآتك مجزومة بإن وتأتني"[30:ص2/48]،[33:ص 4/91]. ويُفهم من ذلك أن أداة الشرط تعمل في فعل الشرط، ثم يعمل الشرط بأكمله (الأداة والفعل) في الجواب؛ لأن الحرف في رأيه لا يحتمل عملين مختلفين في آنٍ واحد؛ ولضعف الحروف عن الاستقلال بالعمل. يضاف إلى ذلك أنّ العلاقة بين الشرط وجوابه تشبه العلاقة بين المبتدأ والخبر، ولا يتم أحدهما دون الآخر، فأداة الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فيعملان معًا، كما يعمل الابتداء والمبتدأ في الخبر[32:ص2/497].

ووصف البصريون رأي المبرد بالضعف، إذ يرون أن الفعل لا يعمل في فعل، وإنما العامل في جواب الشرط هو أداة الشرط نفسها، بواسطة اقترانها بفعل الشرط [32:ص2/ 497].

- القول الثالث: ذهب الأخفش إلى أن فعل الشرط مجزوم بالأداة، بينما جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط وحده، مستنداً إلى أن الأداة ضعيفة في عملها فلا تقدر على الجزم في موضعين [33:ص4/92]، [34:ص 2/558]. وبناءً على ذلك، قال بعض النحويين إن الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في فعلين، فيكون العامل في الجواب هو فعل الشرط لا الأداة [32:ص2/ 498]، [35:ص1/97].

إلا أن رُدَّ على هذا القول وعُدَّ ضعيفًا؛ لأن الفعل لا يعمل في فعل آخر، وهذا مخالف لأصول النحو، كما رفضوا وصف الحروف الجازمة بالضعف، وبيّنوا أن أدوات الشرط تعمل في فعل الشرط وجوابه على السواء، لأنها تقتضي الجواب كما تقتضي فعل الشرط، فهي وإن كانت حروفًا، إلا أن لها أثرًا نحويًا معتبرًا في بناء التركيب الشرطي [32:ص2/498]. وعليه وصف هذا القول بإنه باطل؛ لأن أداة الشرط تقتضي فعلين، فيجب أن تعمل فيهما، كما تعمل سائر العوامل ما تقتضيه.

- القول الرابع: ذهب المازني إلى أنّ جواب الشرط مبني على الوقف، وأُعرب الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم، أما جواب الشرط فلم يقع في هذا الموضع، وبالتالي – في نظره – يجب أن يكون مبنيًا [32:ص2/ 493– 498]، [31:ص238]. ورُدَّ على هذا الرأي ببطلانه؛ إذ يقع الفعل مرفوعًا بعد أدوات لا تقع بعدها الأسماء، كـــ (أنْ، كيْ، إذن، لما، لم)، ومع ذلك يُعرب، فلو كان وقوع الفعل موقع الاسم شرطًا للإعراب لواجب يكون الفعل مبنيًا في كل هذه المواضع، وهو ما يخالف الواقع النحوي [32: 2/ص 498– 364].

الرأي الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن أداة الشرط لا يجوز أن تعمل في الفعلين معًا، لأن الحرف عندهم لا يملك هذه القدرة، ولهذا قالوا إن الفعل الأول (الشرط) مجزوم بالأداة، أما الفعل الثاني (الجواب) فجُزم على الجوار، قياسًا على قاعدة الجر بالجوار، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: 1]، فـــ(ٱلْمُشْرِكِينَ) مجرورة على الجوار لا بالعطف. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6]، فـــ(أَرْجُلَكُمْ) مجرورة بالجوار مع (بِرُءُوسِكُمْ)، وبناء عليه فإن الشرط مجزوم بالأداة، أما الجواب مجزوم بالجوار، ونتيجة لذلك يمنع الكوفيون الفصل بين الشرط والجزاء [25:ص1/71]، [34:ص 2/599]، [31:ص239]، [32:ص2/ 493]، [33:ص 4/92]، [35:ص1/98].

ورد البصريين على هذه الحجج بوضوح، فقالوا إن (ٱلْمُشْرِكِينَ) في الآية معطوف على (أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ) المجرور بـــ(مِنْ)، وليس معطوفًا على (ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ)، فلا وجه للاستدلال على الجوار هنا. أما في الآية الثانية فـــ(أَرْجُلَكُمْ) منصوبة لا مجرورة، لأنها معطوفة على (فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ)، لا على (بِرُءُوسِكُمْ). ويؤيد ذلك أنّ الأرجل تُغسل لا تُمسح، بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾، فالتحديد بـــ(إلى) يدل على الفعل المغسول لا الممسوح [32:ص2/493].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وبناء على هذا، يترجح الرأي الأول من المذهب البصري، بأن أداة الشرط هي العاملة في الفعلين، فهو الأقوى من جهة التركيب النحوي والدلالة المعنوية، بينما يُعد القول بالجزم على الجوار تأويلاً مرجوحًا، والعطف على الجوار أسلوب نادر في الاستعمال ولا يحتاج إلى واسطة والواو.

وعليه يتضح أن الجزم من القضايا النحوية المحورية في العربية، وقد أثارت آراء متعددة حول العامل في جواب الشرط، إذ انقسمت آراء النحاة إلى أربعة اتجاهات:

- من جعله بفعل الشرط فقط.
- من ذهب إلى أنه بالأداة وفعل الشرط معًا.
- من قال إنه مبني على الوقف.
- من قال بالجزم على الجوار.

وأرجح هذه الأقوال ما ذهب إليه جمهور النحاة من البصريين، وهو أن أداة الشرط وحدها تعمل في الفعلين، فتجزم فعل الشرط والجواب معًا، لأنها تقتضي وجودهما وتربط بينهما في المعنى والتركيب. وعليه، ستتناول هذه الدراسة فيما يلي أدوات الشرط الجازمة التي استعملها الشاعر الأعمى التطيلي في ديوانه، مع بيان مواضعها وتحليلها الإعرابي والدلالي.

1.4 (إنْ) المكسورة الألف

تتعدد أوجه (إنْ) المكسورة الألف في الاستعمال العربي، وقد وردت في القرآن الكريم والشعر العربي بأوجه نحوية ودلالية مختلفة، من أبرزها:

إنْ الشرطية: وهي الأشهر والأكثر استعمالًا، وتُعد من أدوات الشرط الجازمة، وتُطلق عليها كتب النحو لقب (أمّ الباب)، أي أم أدوات الشرط، لأنها أكثرها استعمالًا، وتعمل على جزم فعلين مضارعين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتُوكُم أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ﴾ [البقرة:85]. وقد تدخل على فعل ماضٍ بمعنى المستقبل، كما في: إن أكرمت زيدًا أكرمتك، ويكون الماضي مؤولًا بالمضارع. ويجوز أن تدخل على ماضٍ ومضارع، أو مضارع وماضٍ، بحسب السياق والدلالة، ويُبنى الماضي على المحل في بعض هذه الحالات.

يُشترط في جواب (إن) الشرطية ألا يُحتمل أن يكون شرطًا بنفسه، فإن وُجد مانع، وُجبت اللام أو الفاء في صدر الجواب، ومن مواضع اقتران الجواب بالفاء [34:ص555/2]:

- إذا كان الجواب جملة اسمية، نحو: ﴿إِن تُعَذِّبهُم فَإِنَّهُم عِبَادُكَ﴾ [المائدة: 118].
- إذا كان فعلاً جامدًا، نحو: ﴿إِن تُبدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: 271]، إذا كان طلبًا (أمرًا أو نهيًا)، نحو: ﴿قُل إِن كُنتُم تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: 139].
- إذا سبقه قد، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [آل عمران: 184].
- إذا سُبق الجواب بنفي، نحو: إن قامَ زيد فما يقوم أو فلنْ يقوم عمرو.

ولا يجوز حذف الفاء في هذه المواضع إلا في الضرورة الشعرية. كما يجوز تقديم جواب الشرط على الشرط في الشعر، ويُبقى مرفوعًا، وقد يُحذف فعل الشرط ويُستدل عليه من الجواب، كما في قول زفر بن الحارث [36: ص1609/3]، [37:ص 3/ 1286]، [38:ص 936/2]، [39:ص33/3]:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لَها بِكُفْءٍ وَإِلّا يَعْلُ مِفْرَقَكَ الحُسامُ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المعنى: وإنْ لا تطلقها، فحُذف الفعل لدلالة ما تقدم، ويجوز حذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، نحو قولك: أقوم إنْ قام زيدٌ، والتقدير: أقم. وفي حالاتٍ يسد القسم وجوابه مسدّ جوابها، نحو قولك: إنْ قام زيدٌ، واللهِ لأضربنَّه [28:ص3/ 63- 64]،[33:ص 110/4]، [35:ص1/97- 99]،[40:ص57- 58]، [41:ص49- 52، 231]، [42:ص47- 48]، [43: 1/ص263- 246]، [44:ص45- 58]، [45:ص197- 199]،[46: ص186- 189]، [47:ص207- 215]، [48:ص 4/ 37]، [49:ص1/ 29- 33].

وعليه، تُعد (إنْ) الجزائية من أدوات الشرط وأمّ الباب فيه، إذ لها دورٌ في الربط بين فعلين مضارعين وجزمهما باتفاق النحاة، وإذا دخلت على فعلين ماضيين بمعنى المستقبل جُزما في موضعهما، فتبرز العلاقة الشرطية بين السبب والنتيجة، يوضح ذلك قول المبرد: "لأنك تجازي بها في كل ضرب" [30:ص2/50]، أي: تُستعمل في جميع صور الشرط. وقال ابن يعيش: "للزومها لهذا المعنى وعدم الخروج عنه إلى غيره" [50: ص5/106].

وقال العكبري: "وأما (إنْ) الشرطية، فهي أمّ أدوات الشرط لوجهين: أحدهما أنها حرف، وغيرها من أدواته اسم، والأصل في إفادة المعاني الحروف، والآخر أنها تُستعمل في جميع صور الشرط وغيرها" [31:ص2/ 50]. وهي أربعة صور لفعل الشرط والجزاء [34:ص 551/2]، [33:ص106/4]، [35:ص1/98- 99]:

- أن يكونا مضارعين، نحو: من يكرمني أكرمه.
- أن يكونا ماضيين، نحو: إن أكرمت زيداً أكرمتك.
- أن يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً وهو كثير، نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [هود: 15].
- أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً وهو قليل، نحو قول قعنب القطفاني [36:ص 1586/3]، [35: ص1/99]، [38: ص2/ 965]، [39:ص 3/ 245]:

إن يسمعوا سبّة طاروا بها فرحًا منّي وما سمعوا من صالح دفنوا

وبناءً على ما سبق، تبيّن أن (إنْ) حرفٌ، وهي أمُّ أدوات الشرط، وأصل الباب، وتدخل سائر الأدوات عليها لاجتماعها معها في المعنى. وعليه، أُعرض فيما يلي أحكامها عند النحاة:

1. تدخل الفاء الرابطة على جواب الشرط في عدة حالات، منها [47:ص66-68]،[48:ص37/4]،[49: ص1/ 185-187]: إذا كان الجواب جملة اسمية، نحو: إن جاء زيد فهو محسن، إذا كان الجواب جملة طلبية، نحو: إن جاء زيد فاضربه، إذا كان فعلاً جامداً، نحو: ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا (39) فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ خَيۡرٗا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرۡسِلَ عَلَيۡهَا حُسۡبَانٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصۡبِحَ صَعِيدٗا زَلَقًا﴾ [الكهف: 39-40]، إذا سُبق الجواب بـــ(قد)، نحو: ﴿ إِنْ يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡ قَالَ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗا وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾ [يوسف: 77]، إذا سُبق الجواب بنفي، نحو: إن جاء زيد فما أضربه.
2. يجوز اقتران الجواب بـــ(إذا)؛ لأنها كالفاء تُعلق الجواب بالكلام السابق.
3. لا يجوز أن يكون الجواب اسماً مجرداً من الفاء، إلا في الضرورة الشعرية.
4. يجوز تقديم الجواب على الشرط ويُبقى على رفعه، مثل: أنا أكرمك إنْ أكرمتني.

وتتجلّى هذه الأحكام بوضوح في ديوان الشاعر الأعمى التطيلي، من خلال توظيفه لأداة الجزم (إنْ)، إذ ورد استعمالها في واحدٍ وستين موضعًا، من بينها ما يأتي:

ورد استعمال (إنْ) الجازمة في ديوان الأعمى التطيلي في ستة وخمسين موضعًا، يمكن تصنيفها كما يأتي:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الشرط والجواب بصيغة المضارع:

وقد ظهر ذلك في خمسة مواضع، منها قوله[1:ص741/4]،[11:ص43]:

مضوا إنْ تَسُمْهُمْ خطَّةَ الضَّيْمِ يَأنَفُوا وإنْ يَدْعُهُمْ داعي السَّماحِ أنابُوا

جاءت أداة الشرط الجازمة(إنْ) لتعمل في فعلين مضارعين: فعل الشرط:(تسمْهم)، وهو فعل مضارع أجوف، جُزم بالسكون بعد حذف حركة الإعراب، كما حُذفت الواو الأصلية من الفعل(تسوم) تخلصًا من التقاء الساكنين(تَسُومْهُم)، وهو ما يظهر أثر الأداة في بنية الكلمة وليس في العلامة فقط. وفعل الشرط (يدعُهم) وهو فعل مضارع معتل الآخر، جزم بحذف حرف العلة، وجاءت الضمة دلالة على الحرف المحذوف. وجواب الشرط: (يأنفوا) (أنابوا)، من الأفعال الخمسة، وقد جُزم بحذف النون، مع بقاء علامة الأفعال الخمسة وهي واو الجماعة متصلة بالفعل. فجاء أسلوب الشرط لتعليق الجواب(يأنفوا)(أنابوا) على تحقق فعل الشرط(تسمهم) (يدعُهم) بأداة الشرط (إن).

الشرط مضارع والجواب محذوف:

وفي موضع آخر حُذف جواب الشرط في قوله[11:ص51]:

حوّاءُ يا خيرَ من يَسْعَى على قَدَمٍ ولستُ عَبْدَكِ إنْ لم أقْضِ ما يجبْ

جاء الفعل المضارع (أقضي) مجزومًا بـــ(إنْ)، وهو معتلّ الآخر، ومنفي بـــ(لم)، فحُذف حرف العلّة (الياء) عند الجزم، مع بقاء الكسر علامةً عليه، فصار (أقضِ)، وقد حُذف جواب الشرط، وكان الأصل: (إنْ لم أقضِ ما يجب، فلستُ عبدكِ)، فجاء الفعل الجامد (لست) في صدر الجملة دالًا عليه. وقد أشار الفراء إلى جواز هذا بقوله: "إنما تفعله العرب في كل موضع يُعرف فيه معنى الجواب"[23:ص331/1]. أي: يجوز حذف جواب الشرط إذا فُهم معناه من السياق. ووافقه ابن عقيل، فقال: "يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه، وذلك عندما يدل دليل على حذفه"[48:ص 42/4]. فالشرط قائم على تلازم الجزأين: فعل الشرط وجوابه، فإذا دلّ عليه دليل أو فهم المعنى بدونه، جاز حذفه، فجاء أسلوب الشرط لتعليق الحكم على تحقق فعل الشرط، وبقي التعليق الشرطي قائمًا على تلازم الشرط وجوابه المحذوف.

الشرط ماض والجواب مضارع:

وردت صيغة الشرط الماضي مع الجواب المضارع في أربعة مواضع، منها قوله[11:ص141]:

وأنتمُ زينةُ الدنيا فإنْ ذهبتْ فلا أقولَ لشيءٍ فاتَ ما فعلا

جاء فعل الشرط (ذهبتْ) ماضيًا بعد أداة الشرط (إنْ)، وهو في محل جزم؛ لأن (إنْ) تجزم فعل الشرط، وإنْ كان ماضيًا فعلى المحل، وقد بيّن المبرد أن الأصل في أفعال الشرط أن تكون مضارعة، فقال: "فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة؛ لأنه يعربها، ولا يعرب إلا المضارع... وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية"[30:ص 2/ 49– 50]. أما جواب الشرط (فلا أقول)، فقد جاء فعلًا مضارعًا منفيًا بـــ(لا)، فاقترن بالفاء جوازًا، على القاعدة المعروفة أنّ المضارع المنفي بغير(لا)، و(لم) إذا وقع جوابًا للشرط يجب اقترانه بالفاء، ويكون جائزًا إذا نفي بهما[34:ص555/2]، فجاء أسلوب الشرط لتعليق الحكم (امتناع القول) على تحقق (الذهاب)، وربط الجواب بالشرط ربطًا سببيًا بأداة الشرط (إن).

كما لجأ الشاعر إلى عطف الجمل الشرطية، واستخدام جواب الشرط الماضي والمضارع في أنماط متعددة منها:

- جواب الشرط جملة اسمية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

- جواب الشرط جملة فعلية منفية بـــ (لم).
- جواب الشرط جملة طلبية.
- جواب الشرط ماضي مقترن بالفاء مع "قد"، جواب الشرط فعل جامد.
- جواب الشرط جملة فعلية منفية
- جواب الشرط مقترناً بـــ "ما" النافية المصاحبة للفعل الناسخ "زال".

اجتماع الشرط والقسم:

يُعد اجتماع الشرط والقسم من الأساليب التركيبية التي يتداخل فيها أسلوبان من أساليب التوكيد، هما: أسلوب الشرط وأسلوب القسم، وقد اهتم النحاة ببيان هذا التداخل في كتبهم، فوضحوا أن كلًّا من القسم والشرط يحتاج إلى جواب مستقل، إلا أن اجتماعهما في جملة واحدة يؤدي إلى حذف أحد الجوابين، ويُكتفى بالآخر لدلالة المعنى عليه. فيكون اجتماعهما على حالتين[34:ص 491/2]،[33:ص 455/4]، [48:ص 44/4]،[50:ص 4/ 287]، [51:ص4/ 118-120]:

الحالة الأولى: يكون الجواب للمتقدم منها ما لم يتقدم مبتدأ، إذا تقدم القسم الجواب له، ويُحذف جواب الشرط، ويُجعل الجواب المذكور خاصاً بالقسم؛ لأن جواب القسم يكون أقوى وأظهر، فيغني عن ذكر جواب الشرط. ومثال ذلك قولك: واللهِ إن تأتني لأكرمنك، فجواب القسم هو: (لأكرمنك)، وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: "فإذا بدأتَ بالقسم لم يجز إلا أن يكون الجواب عليه، ألا ترى أنك تقول: لئن أتيتني لا أفعلُ ذاك، لأنها لام قسم، ولا يحسن: لئن تأتني لا أفعلْ، لأن الآخر لا يكون جزماً" [28:ص3/ 84]. أما جواب الشرط فهو محذوف لدلالة جواب القسم عليه. ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: 12]، حيث سُبقت أداة الشرط (إن) بلام القسم (لَـــ)، فجعل الجواب المذكور (لا يخرجون معهم) خاصاً بالقسم، وحُذف جواب الشرط لدلالة السياق عليه، وإذا تقدم الشرط على القسم فالجواب له، ويُحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه. ومثال ذلك قولك: "إن جئتني، والله أكرمك"، فالجواب هنا للشرط، بينما جواب القسم محذوف.

الحالة الأخرى: إذا تقدم مبتدأ فالجواب للشرط تقدم أو تأخر، ويحذف جواب القسم؛ لأنه لا يجاب من الإنشاء للخبر، نحو: زيد والله إن تقم وزيد إن يقم والله أقم.

ويتّضح ذلك في قوله [11:ص52]:

لئنْ نَفَضُوا الأنامل مِنْ ثَرَاهَا لقد مَلؤُوه منْ حُسْنٍ وطيبِ

ففي هذا البيت، قدم الشاعر القسم باستعمال اللام المتصلة بـــإن الشرطية، فكوّنت (لئن)، وهي اللام الموطئة للقسم، التي يكثر دخولها على(إن) الشرطية [35:ص 36/1]، وقد دخلت على فعل الشرط الماضي (نفضوا)، فجاء الجواب: (لقد ملؤوه)، وهو جواب القسم، بينما حُذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه. ومن خلال توظيف الشاعر لهذا التركيب، يتبيّن ما يملكه من براعة نحوية وذوق بلاغي، أضفى على المعنى بعداً تأكيديًّا، وجعل التركيب أقوى من حيث الحجة والبيان، فجاء أسلوب الشرط لتعليق الجواب (ملء بالحسن والطيب) على تحقيق فعل (النفض) تعليقًا سببيًا بأداة الشرط (إن)، وأفاد توكيد ذلك اقتران الجواب بـــ (لقد).

وبناءً على ما سبق، يتبيّن أنّ الشاعر قد استعمل أداة الشرط (إنْ) مع الفعل المضارع بعلامته الأصلية السكون، أو بعلامته الفرعية. أما الفعل الماضي فكان جزمه على المحل لبنائه. وتوظيف الشاعر هذا الاستعمال في التعبير عما في داخلة دلالة على مقدرته وتمكنه اللغوي.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أما جواب الشرط فقد ورد في صيغ متعددة، منها: فعل مضارع كما في (يأنفوا)، وتدل هذه الظواهر مجتمعة على وعي نحوي عميق عند الشاعر، وقدرته على توظيف الأدوات النحوية بأسلوب مرن ومتنوع. كما تكشف عن براعة تركيبية وحرص على التنويع الأسلوبي، مما يعزز الجانب البلاغي والجمالي في شعره، ويمنحه طابعًا فنيًا مميزًا.

2.4 (من)

تُعد (مَنْ) من الأدوات المرنة والمتعددة الدلالات في اللغة العربية، حيث تأتي على وجوهٍ عدة بحسب السياق الذي ترد فيه، وقد تناول النحاة تصنيفاتها واستعمالاتها في مواضع مختلفة، ومن أبرز هذه الأوجه:

(مَنْ) الشرطية (الجزائية)، وتُفيد معنى الجزاء أو الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿مَن يَعمَل سُوءا يُجزَ بِهِ﴾ [النساء: 123]، فهي أداة شرط جازمة لفعلين، الأول في (يعمل) فعل الشرط، والثاني (يجز) جواب له.

تُعد (مَنْ) الجزائية من أسماء الشرط الجازمة التي تُستخدم للعاقل، وتربط بين جملتين تكون الأولى فعل الشرط والثانية جوابًا له، يفيد علاقة السبب والنتيجة، مثل: "من يُكرمني أُكرِمه"، ومن الشواهد الشعرية على هذا الاستعمال قول حسان بن ثابت [36:ص3/ 1597]، [39:ص3/ 250]، [42:ص40- 42]:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مثلانِ

جاءت(مَنْ) أداة شرط جازمة، دخلت على الفعل المضارع(يفعل)، وجاء الجواب جملة اسمية (الله يشكرُها) مع إضمار الفاء إذ الأصل (فالله يشكرُها)، والبيت يبيّن العلاقة السببية: من يفعل الخير فالله يشكره، ومن يفعل الشر فله مثله.

وتعد من اسم شرط يقع عليها ما يقع على جميع أدوات الشرط الجازمة لفعلين من الأحكام التي تخص الجملة الشرطية، وقد نصَّ سيبويه على أن (مَنْ) من الأسماء غير الظرفية التي تجري مجرى (إنْ) في الشرط، فقال: "فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف: من، وما، وأيّهم"، وبيّن أن الجواب إذا كان اسماً يجب أن يُقترن بالفاء، ولا يُحذف هذا الاقتران إلا اضطراراً في الشعر بقوله: "واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء. وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبُك"[28:ص3/ 56، 63]. كما قال أبو علي الفارسي في باب المجازاة: "وقد تقع أسماء موقع (إنْ)، وتلك الأسماء منها ما هو غير ظرف، ومنها ما هو ظرف، فما كان من غير الظروف فنحو: ما، ومَنْ، وأيّهم"[35:ص321]. وعليه الحيدرة اليمني[45:ص196]. فهي تعمل عملها بدخولها على فعلين مستقبلين فتجزم كلا الفعلين: الأول يكون فعل الشرط والثاني جوابه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: 17]، فقد جُزم الفعلان (يتولَّ، يُعَذِّبْهُ) لأن "مَنْ" أداة شرط جازمة. كما قد تدخل على فعلين ماضيين، فيكونان مبنيين لا مجزومين، مع مراعاة اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان الجواب: جملة اسمية مثل: "مَن يكرمني فهو كريم"، أو جملة فعلية منفية كما في قوله تعالى: ﴿مَن يُؤْمِن بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾[الجن: 13]، ومع مجيء الجواب جملة اسمية إلا أن الشاعر لم يقرنه بالفاء، فقد حُذف حرف الفاء مع أن الجواب جملة اسمية (الله يشكر)، وهو حذف لا يجوز في النثر، وإنما أجازه الشعر للضرورة.

وقد ورد استعمال الشاعر التطيلي الأعمى لـــ (مَنْ) الشرطية في ثمانية مواضع، تنوع فيها بناء الجملة الشرطية وأسلوب الجواب، ومن ذلك:

الشرط مضارع، والجواب جملة اسمية مقترنة بالفاء، ورد هذا النوع في ثلاثة مواضع، منها قوله [11: ص167]:

خليليَّ مَنْ يَجْزَعْ فإنّي جازعُ خليليَّ مَنْ يَذْهَلْ فإنّي ذاهلُ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

في هذين الشطرين: جاءت (مَنْ) أداة شرط جازمة، والفعلان (يَجزَعْ) و(يَذهَلْ) فعلان مضارعان مجزومان بحذف الحركة مع بقاء السكون، وقد اختلف النحاة في مسألة حذف الحركة عند الجزم على رأيين:

الرأي الأول: ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الفعل المضارع صحيح الآخر إذا جُزم، فإن علامته السكون[27: ص190]،[30:ص/3 166]،[33:ص 22/4]،[52:ص1/47]،[53:ص124]،[54:ص/2 302]،[54: ص8]، [55:ص112]. وعلّل المبرّد هذا بقوله: "لأن الجزم حذف الأواخر، فإذا صادفت الحرف متحركًا حذفت الحركة" [30:ص166/3]. وهو ما يُشير إلى أن الجزم يُنتج أثرًا صوتيًا يتمثل في سكون الحرف الأخير، بحذف الحركة التي كانت عليه.

الرأي الآخر: ذهب بعلبكي إلى أنّ الجزم يتمثل في حذف الحركة القصيرة؛ لأن ذلك يدل صوتيًا على معنى القطع، وقد صرّح بقوله: "لعل حركة الجزم، وهي السكون في غير الأفعال الخمسة، مؤشر صوتي إلى معنى القطع أو الجزم"[56:ص94].

ويتبين من الرأيين السابقين أن السكون الناتج عن جزم الفعل المضارع صحيح الآخر ليس مجرد ظاهرة شكلية نحوية، بل هو في حقيقته إشارة صوتية ذات دلالة نحوية تعبّر عن معنى الجزم أو القطع.

وعلى الرغم من اختلاف الاتجاهين في تعليل هذه الظاهرة، فإنهما اتفقا على أن الحذف يقع في الحركة، وكان الخلاف في العلة فقط؛ حيث ذهب الرأي الأول (الجمهور) إلى أن علة الحذف هي الجزم ذاته، إذ يُعدّ حذف الحركة أثرًا صوتيًا مباشرًا للجزم. بينما رأى الرأي الآخر (بعلبكي) أن علة الحذف هي الدلالة الصوتية، أي أن السكون بعد حذف الحركة يُعبّر عن معنى القطع والجزم من الناحية السمعية والوظيفية.

وبناءً عليه، فإن الرأي الأرجح هو دمج العلتين في تفسير واحد يجمع بين البُعد اللفظي والدلالي؛ فـــمن جهة اللفظ، فإن النطق بالفعل المضارع عند الجزم يتطلب إزالة الحركة لتمييزه عن حالتي الرفع والنصب، وهذا يحقق وضوحًا صوتيًا في البنية. ومن جهة الدلالة، فإن هذا السكون الصوتي يُسهم في نقل معنى الجزم أو القطع أو الانفصال الزمني، ويميّز الجملة عن غيرها من السياقات التي تدل على الإثبات أو الاستمرار.

وجاء جواب الشرط في شطري البيت جملة اسمية مقرونة بالفاء وجوبًا في قوله: (فإني جازعٌ) و(فإني ذاهلٌ)، قال الرضي: "يجب اقتران الجواب بالفاء إذا كان جملة اسمية، سواء تصدرت بحرف كقوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: 118]، أو لم تتصدر به كقولك: إن جئتني فأنت مكرم" [33:ص110/4]، فجاء أسلوب الشرط لتعليق حال المتكلم على حال المخاطب، فعلق الجواب وهو حال المتكلم (جازع) و(ذاهل)، بالفعل (يجزع) و(يذهل) بأداة الشرط (من).

كما استخدم الشاعر أسلوب الشرط الماضي والمضارع في أنماط متعددة منها:

- جواب الشرط جملة فعلية مقترنة بالفاء وقد.
- جواب الشرط جملة فعلية مقرونة بالسين.
- جواب الشرط مضارع منفي بـــ (لم).
- جواب الشرط جملة طلبية مقرونة بالفاء.

3.4 (متى)

تُعد (متى) من أسماء الشرط الظرفية [47: ص505] التي تدل على الزمان، وتهدف إلى ربط جملتين: الأولى فعل الشرط (سبب)، والثانية جواب الشرط (نتيجة). وقد أشار المبرد إلى ذلك بقوله: "الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره،

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ومن عواملها من الظروف: أين، ومتى، وأنى، وحيثما" [30:ص2/ 45]، وذكرها أبو علي الفارسي من الظروف الشرطية، فقال: "الظروف التي يجازي بها متى، وأين، وأنى، وأي حين، وحينما، وإذ ما" [35: ص321]، حيث عَدَّ (متى) من الأسماء التي تعمل في الشرط عملًا ظاهرًا، فتجزم فعلين بعدها. وقد تُزاد (ما) على (متى) في الاستعمال الشرطي، دون أن تؤثر على عملها، كما في قولك: متى ما تزرني أقصدك، فتكون (ما) زائدة للتوكيد، دون أن تلغي الجزم [40:ص59].

وقد استعملها الأعمى شرطية في موضعين:

أحدهما: جاء الشرط والجواب مضارعين، في قوله [11:ص100]:

متى يَسْرِ نحوي يلقَ دوني كتائبًا من السُّهْدِ آلتْ لا تسيرُ ولا تَسْري

في هذا البيت، استعمل الشاعر أداة الشرط الجازمة (متى)، وقد دخلت على فعل الشرط (يسرِ)، وهو فعل مضارع معتل الآخر بالياء، فحُذفت منه حرف العلة عند الجزم، مع بقاء الكسرة دالة على أصل الحرف المحذوف، فصار (يسرِ). أما جواب الشرط (يلقَ) فهو كذلك فعل مضارع معتل الآخر بالألف، وقد جُزم بحذف حرف العلة، فصار: يلقَ، بعلامة الفتحة على ما قبل الألف المحذوفة، وهو الأثر الظاهر للجزم في الأفعال المعتلة بالألف، فجاء أسلوب الشرط لتعليق الحكم (يلقَ) على تحقق (السير) بأداة الشرط (متى)، وبذلك يكون الشاعر قد استوفى شروط الجملة الشرطية الظرفية بأداة (متى): ظرف زمان جازم، وفعل شرط مضارع مجزوم (يسرِ)، وجواب شرط مضارع مجزوم كذلك (يلقَ). وقد اختلفت آراء النحاة، بين المتقدمين والمعاصرين، في تعليل حذف حرف العلة عند الجزم، وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة آراء رئيسة، هي:

الرأي الأول: ذهبوا إلى أن حذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر ناتج عن الجزم مباشرة، لمنع التباس الجزم بالرفع، حيث تكون الحركة المقدّرة محذوفة في الأصل، فحُذف الحرف نفسه للدلالة على الجزم. يقول سيبويه: "واعلم أن الآخر إذا كان يُسكن في الرفع، حُذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع؛ فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجماعة، وذلك قولك: لم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يخشَ، وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي، ويغزو، ويخشى"[28:ص23/1]. وهذا الرأي عليه المبرِّد[30:ص166/3]، وابن السراج[52: ص164/2]، وابن جني [57: ص311/1]، وابن عصفور[58:ص342].

وعلّل ابن جني ذلك بتعليل إضافي، حيث اعتبر إن حرف العلة حُذف لكونه شُبّه بالفرع، فقال: "من ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع، ألا ترى أنهم لما حذفوا الحركات – ونحن نعلم أنها زوائد – في نحو: لم يذهب، ولم ينطلق، تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضًا الحروف الأصول، فقالوا: لم يخشَ، لم يرَ، لم يغزُ"[57:ص311/1]. ويُستفاد من هذا الرأي أن الجزم هو العلّة المباشرة في الحذف، وأن حرف العلة، رغم كونه أصلًا في الكلمة، قد عومل معاملة الحركة الزائدة في هذا الموضع، درءًا للّبس بين حالات الإعراب.

الرأي الثاني: ذهب أبو البركات الأنباري إلى أن حذف حرف العلة عند الجزم راجع إلى شبه الحرف بالحركة، وبيّن هذا الشبه من وجهين رئيسين [58:ص230]:

- الأول: أن حروف العلة مركبة من الحركات، على قول بعض النحويين، أو أن الحركات مأخوذة منها، على رأي آخرين، فنتج عن ذلك تشابه بين الحرف والحركة، مما يبرر معاملة حرف العلة معاملة الحركة في الحذف عند الجزم.
- الثاني: أن حروف العلة، كالحركات، لا تُقيم بناء الكلمة وحدها، فهي ضعيفة من الناحية الصوتية والنحوية، كما أن

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الحركات تُحذف عند الجزم، فكذلك هذه الحروف. ولذلك، إذا دخل الجازم على الفعل المضارع، فإن وجد حركة حذفها، وإن لم يجد، أخذ من نفس بنية الفعل، فحذف الحرف الضعيف.

ويُشير هذا الرأي إلى أنّ حذف حرف العلة يُفسَّر بناءً على تشابهه مع الحركة، حيث تُعدّ حروف العلة قريبة من الحركات في طبيعتها، ولذلك يُعامل حذفها عند الجزم كما تُحذف الحركات، بهدف التخفيف وتحقيق التوازن الصوتي الذي تراعيه العربية بين قواعد النحو والنطق.

الرأي الثالث: ذهب إليه د.كمال بشر، وفسّر حذف حرف العلة عند الجزم بأنه أثر نطقي، ناتج عن التحول من الحركة الطويلة إلى القصيرة. وبناءً على هذا الرأي، فإن حرف العلة ليس إلا امتداداً صوتيًا للحركة الواقعة على الحرف الذي يسبقه، أي أن الياء في (يرمي) مثلًا، ما هي إلا إطالة لحركة الكسرة على الميم، وعند الجزم يُختصر الصوت بحذف الامتداد، وتبقى الحركة القصيرة فقط. وقد عبّر عن ذلك بقوله: "فمن المألوف مثلًا قولهم في (لم يرم): مجزوم بحذف الياء، على حين أن المحذوف إنما هو الرمز الكتابي، لا الصوت" [59:ص156]. أي أن التغيير لا يحدث على المستوى الصوتي الحقيقي بقدر ما هو تعديل في الكتابة والتوصيف النحوي، إذ تبقى الكسرة دالة على الجزم دون الحاجة إلى الاحتفاظ بحرف العلة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الآراء الثلاثة قد اتفقت على نتيجة الأداء، وهي الحذف، إلا أن الخلاف دار حول العلّة المؤدية إلى حذف حرف العلة عند جزم الفعل المضارع المعتل الآخر؛ فذهب الرأي الأول، وهو رأي سيبويه ومن تبعه من النحويين، إلى أنّ علة الحذف هي الجزم ذاته، باعتباره أثرًا نحويًا مباشرًا. بينما رأى الأنباري أن السبب في الحذف هو تشابه حروف العلة بالحركات في الوظيفة والصوت، مما يجعلها تعامل معاملة الحركات في الحذف. أما الرأي الثالث، وهو ما ذهب إليه د.كمال بشر، فيربط الحذف بالتحول الصوتي، إذ يرى أن حرف العلة امتداد للحركة الصوتية السابقة، ويُحذف عند الجزم اختصاراً للصوت من الطويل إلى القصير.

وبالنظر في هذه الآراء، فإن رأي سيبويه وجمهور النحويين يُعد الأقرب للصواب والأكثر اتساقًا مع بنية اللغة العربية، إذ يُقدَّر على الفعل المعتل الآخر حركة الرفع، وعند الجزم تُحذف هذه الحركة كما في الأفعال الصحيحة، ومع عدم إمكانية ظهور الحركة يُحذف الحرف نفسه لتمييز الجزم عن الرفع، كما في قولنا: (يرمي) مرفوع، و(لم يرمِ) مجزوم. ويُسهم هذا التفسير في تبسيط القاعدة النحوية وضبط الظاهرة الكتابية والصوتية معًا، مما يعزّز وضوح البنية الإعرابية في الفعل المضارع.

الآخر: جاء الشرط مضارعًا والجواب جملة طلبية مقترنة بالفاء، في قوله [11:ص84]:

وذي جَنَابٍ متى تُلْمِمْ بجانبه فاربعْ بسيناءَ، واخلعْ جانبَ الطورِ

4.4 (حيثما)

تعد (حيثُ) من الظروف المكانية، وشبهها ابن يعيش بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة، ويقال: حيثُ وحوث وحيثَ بالفتح والضم [49:ص1/150-151]، [50:ص3/ 113- 115]. وأضاف الكوفيون وجهًا ثالثًا وهو البناء بالكسر، وحكى الكسائي عن بعض العرب في (حيثُ) فيقولون: من حيثِ لا يعلمون [49:ص1/150- 151]، [50:ص3/ 113- 115].

وتلزم (حيث) الإضافة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية، ويكثر إضافتها إلى الجملة الفعلية، ونادراً إضافتها إلى المفرد أو الجملة المحذوفة [49:ص1/151- 152]، وكفتها (ما) عن طلب الإضافة إذا اتصلت بها، لتصبح مبهمة كسائر أسماء الشرط، فتجزم لتضمنها معنى (إنْ)، فتأتي (حيثما) بمعنى الشرط وتجزم فعلين، نحو قوله تعالى: ﴿وَحَيثُ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

مَا كُنتُم فَوَلُّواْ وُجُوهَكُم شَطرَهُۥ﴾ [البقرة: 144]، فجاءت(حيثما) بمنزلة(أين) في الجزاء[33:ص 90/4]،[50:ص271/4]، وفي قول الشاعر [38:ص391/1]، [39:ص221/3]، [48:ص4/ 30]، [49:ص1/ 152]، [60:ص20/7]:

حيثما تستقمّ يقدرْ لك الله نجاحًا في غابر الأزمان

دلّ هذا البيت على أنَّ (حيث) تأتي لظرف الزمان كما تأتي لظرف المكان، وعلل المبرد بناء (حيث) بقوله: "وأما قولنا في حيث إنها لا تتمكن، فإنها تحتاج إلى تفسير على حيالها، فذلك لأنّ حيث في الأمكنة بمنزلة حين في الأزمة، تجري مجراها وتحتاج إلى ما يوضحها، كما يكون ذلك في الحين"[30:ص4/ 346]، فبيّن المبرد أن (حيث) ظرف المكان تشبه (حين) ظرف الزمان، فتجرى مجراها بأنها تحتاج إلى جملة توضحها، تُتمّ معناهما وتوضح المقصود بهما، فلا تذكر وحدها.

وتعد (حيثما) من الأدوات الشرطية الظرفية التي تربط بين جملتين جملة الشرط، والثانية جملة الجواب، فتجمع في استعمالها بين الدلالة الشرطية والمكانية باتصالها بـــ (ما)، قال سيبويه: "(حيثما) من الظروف التي يجازي بها، ولا يكون الجزاء حتى تزاد (ما) في (حيث)" [28:ص 3/ 56- 58]. وعلل المبرد زيادة (ما) بقوله: "لا يكون الجزاء في (حيث) بغير (ما)؛ لأنه ظرف يضاف إلى الأفعال وإذا زاد (ما) في (حيث) منعتها من الإضافة فعملت"[30:ص2/45-46]،وعليه الفارسي[35:ص321]،والأنباري[31:ص238]،ابن مالك[36: ص3/ 1620]، والحيدرة اليمني [45:ص196].

ويتضح هذا الاستعمال بجلاء في توظيف الأعمى التطيلي لأداة الجزم "حيثما" في شعره، في قوله[11: ص132]:

تَرَى حَيْثُما أبْصَرْتَه الغمدَ كلَّه وإن لم يُسَلّطه قتالٌ ولا قتلُ

اتصلت (حيث) بـــ (ما)، فجزمت جملة فعلية فعلها ماض (أبصرته) على المحل، وتقدم جواب الشرط الفعل المضارع قبل (حيثما)، والتقدير: حيثما أبصرته ترى الغمد كله، فجاء أسلوب الشرط لتعليق الجواب المتقدم (ترى) على تحقق الفعل (أبصرته) بأداة الشرط (حيثما). وفي مسألة تقدم الجواب اختلف النحويين في تقديم جواب الشرط على الأداة والفعل، فذهب جمهور البصريين إلى أن الأصل تأخير الجواب؛ لأن الشرط سبب، والجزاء مسبب عنه، فمرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، وقال الكوفيون: "الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على الشرط" [34:ص2/ 559- 560]، [32:ص2/ 514]، [33:ص4/ 98]، وعليه، فإن تقديم جواب الشرط في البيت السابق يعد من المواضع التي وقع فيها الخلاف بين النحويين على رأيين [33:ص4/ 98]:

الرأي الأول: ذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم جواب الشرط، إذ يرون أن للشرط صدر الكلام، فيجب أن يتصدر الجملة، ولذلك لا يُعدّون الجواب المتقدّم جواباً للشرط من جهة اللفظ، فلا يُجزم ولا تدخل عليه الفاء، ولكنهم من جهة المعنى يعدّونه دالًا على الجواب وعوض عنه. أما المازني فذهب إلى جواز تقديم الجواب على الأداة إذا كان الجواب مضارعًا؛ لأنه الأصل في الأفعال بخلاف الماضي يكثر فيه التجوز فيعبر بصيغته عن المستقبل، ويقدم الجواب وحقه التأخير.

الرأي الآخر: ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم جواب الشرط على الأداة والفعل، ويعدّونه جواباً من حيث اللفظ والمعنى. وقد عللوا عدم جزم الجواب المتقدِّم أو دخول الفاء عليه بأنه تقدَّم على الأداة، فلا يصح جزمه ولا اقترانه بالفاء، ومع ذلك لا يخرجه ذلك عن كونه جواباً للشرط.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ويتبيّن مما سبق أن النحاة اتفقوا على أن جواب الشرط المتقدِّم يُعدّ جواباً من حيث المعنى فقط، أما عند الكوفيين فهو جواب للشرط من حيث المعنى واللفظ. وبناءً على ما سبق، فقد استعمل الشاعر (حيث) الظرفية بمعنى الشرط باتصالها بـــ (ما)، فجزمت الجمل الفعلية: (أبصرته) على المحل. كما قَدَّم في الأبيات السابقة جواب الشرط على الأداة والفعل، ويُعدّ هذا من الضرورات الشعرية، إذ الأصل أن تتقدم الأداة والفعل على الجواب. ويُظهر توظيف الشاعر لهذه القاعدة في شعره تمكُّنه اللغوي، وحرصه على إبراز الجواب من خلال التشويق بتقديم النتيجة على السبب، أو مراعاةً للوزن والقافية.

5.4 (أينما)

لها استعمالان:

اسم استفهام يسأل بها عن المكان، قال ابن السراج: "أين فسؤال عن مكان وهي كمتى في السؤال عن الزمان إذا قلت: أين زيد؟ قيل لك: في بغداد أو البصرة أو السوق، فلا يمتنع مكان من أن يكون جواباً" [52: ص2/ 136]. وعليه الزجاجي [40:ص34]، وابن فارس [61:ص201]. وحدّد ابن يعيش أنّ (أين) "اسم من أسماء الأمكنة، مبهم، يقع على الجهات الست، وكل مكان يستفهم بها عنه، فيقال: أين بيتك؟ وأين زيد؟" [50:ص 4/ 269]. وقال الرضي: "أين الاستفهامية نحو: أين كنت، والشرطية نحو: أين تكن أكن، وبناؤهما على الحركة للساكنين، وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء" [33:ص3/ 202]. فيبيّن الرضي أن (أين) مبنية، وتظهر عليها الفتحة للتخلص من التقاء الساكنين، وجاءت بالفتحة بدلًا من الضمة والكسرة؛ لأن الفتحة أخف منهما بعد حرف الياء. وتأتي اسم شرط جازم يجزم فعلين، قال سيبويه: "وما يجازى به من الظروف، أي حين ومتى وأين وحيثما" [28:ص3/ 56]، وتزاد معها (ما) نحو قوله تعالى [28:ص3/ 59]: ﴿أَينَمَا تَكُونُواْ يُدرِككُّمُ ٱلمَوتُ﴾ [النساء: 78]، وعليه المبرد [30: 2/ 46]، وابن يعيش [50:ص 4/ 269]، وابن مالك [62:ص 4/ 72]، [57: ص236]، وأبو حيان الأندلسي [32: ص4/ 1867]، والسيوطي [34:ص2/ 546]، والحيدرة اليمني [45: ص597].

وتبين مما سبق أن (أين) تعد ظرفًا من ظروف المكان المبهمة التي تفيد عموم الأمكنة، كما تستعمل (أين) استفهاماً عن الزمان والمكان، وتكون شرطية تربط بين جملتي السبب والنتيجة بجزم فعلين، وهذا عند جميع علماء النحو عدا الزجاجي الذي لم يصرح بكونها شرطًا، فهي عنده استفهام عن الزمان والمكان فقط.

واستعمل الشاعر أداة الشرط (أينما) في موضع واحد مع الفعل الماضي، نحو قوله [11: ص67]:

أيْنَما كنتَ تُمْنّي وتَعِدْ جارَ بي فيكَ هوايَ وقَصدْ

عملت أداة الشرط (أينما) بالفعل الماضي فجزمت (كنت) على المحل، قال ابن مالك: "(أين) لا تكون إلا شرطًا أو استفهاماً، وإذا كانت شرطًا جزمت" [62:ص4/ 72]، [57:ص236]، وجاء جواب الشرط فعلًا ماضياً مجزوماً على محل جواب الشرط (جارَ) و(قصدْ) معطوفًا على الجواب.

وبناء على ما سبق استعمل الشاعر (أين) متصلة بـــ (ما)، وجاءت (أينما) الظرفية بمعنى الشرط، فربطت بين جملتي السبب والنتيجة، فجزمت الفعل الماضي (كنت) والجواب (جارَ) على المحل، فجاء أسلوب الشرط لتعليق الحكم (جار) على تحقق الفعل بأداة الشرط (أينما).

6.4 (مهما):

تعد (مهما) من أدوات الشرط التي تربط بين جملتين، جملة الشرط وجملة الجواب، وتمتاز بدلالتها على العموم، واستعمالها في الأمور غير المحددة، وتُعامل معاملة (ما) في باب الجزاء، كما في قوله تعالى: ﴿مَهمَا تَأتَنَا بِهِۦ مِنءَايَةٖ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

لِّنَسحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: 132]، أي: ما تأتنا به من آية، واختُلف في أصلها على النحو التالي [34:ص 2/ 545]، [45: ص196]:

قال الخليل: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً بمنزلتها مع متى إذا قلت: متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع إن إذا قلت: إن ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أين كما قال تعالى: ﴿أَينَمَا تَكُونُواْ يُدرِككُّمُ ٱلمَوتُ﴾ [النساء: 78]، وبمنزلتها مع أي إذا قلت: ﴿أَيّا مَّا تَدعُواْ فَلَهُ ٱلأَسمَاءُ ٱلحُسنَى﴾ [الإسراء: 110]، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما" [28:ص3/59– 60]. وعليه المبرد[30:ص 47/2]، والزجاجي[40:ص20]، والرماني [41:ص60]، والزمخشري [63: ص186]،[64:ص 2/ 145– 146]، وابن يعيش [50:ص 4/ 266 – 267].

وذهب الزجاج إلى أنها مركبة من (مه) بمعنى كف و(ما) الشرطية، نحو: مهما تفعل أفعل، أي: لا تقدر على ما أفعل [33:ص4/88]. أما ابن هشام فذهب إلى أنها بسيطة، لا مركبة من (مه) و(ما) الشرطية، ولا من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة [49:ص 1/ 361– 363]، والأرجح أنها مركبة من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة؛ لإعطائها معنى الشرط والعموم، وكما جاءت مع أدوات الشرط الأخرى نحو أينما.

واختلف النحاة نوع (مهما) على رأيين:

- الرأي الأول ذهب إلى اسميتها، فيرى ابن يعيش أنها من "أدوات الشرط تستعمل فيها استعمال (ما) تقول: مهما تفعل أفعل مثله"[50:ص4/266–267]. فتعد من أسماء الشرط المجردة من الظرفية مثل (من) [35: ص321]، [47:ص609–612]، وهي اسم عند ابن هشام لعود الضمير إليها [49:ص1/ 361– 363]، كقول منتخل الهذلي [33:ص4/ 89]،[39:ص3/ 323]، [50:ص4/267]،[65:ص2/30]،[62:ص4/ 68]:

إذا سددته سدت مطواعة ومهما وكلت إليه كفاه

- الرأي الأخر ذهب إلى ظرفيتها، فيرى الرضي أنها تأتي ظرف زمان بقولك: مهما تجلس من الزمان أجلس فيه، بمعنى: أي وقت تجلس فيه، من ذلك قول الشاعر ساعدة بن جؤية [34: ص2/ 547– 548]، [33:ص 4/ 89]، [38:ص 2/ 743]، [39:ص 3/ 162]، [65: ص1/ 198]، [60:ص 26/9]:

مهما تصب أفقًا من بارق تشم

وأورد ابن مالك قول حاتم الطائي [34:ص2/ 548]، [36:ص3/1527]، [38:ص 2/ 744]، [39:ص 78/2]، [47: ص609– 612]، [62:ص4/ 69]، [66:ص42]:

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى، أجمعا

ويتبيّن مما سبق أن (مهما) أداة شرط مثل (ما)، لكنها أعمُّ منها. وقد اختلف النحاة في أصلها: هل هي مركبة أم بسيطة؟ ورُجِّح قول الخليل بأنها مركبة من (ما + ما)، ثم أُبدلت الألف الأولى هاءً. كما وقع الخلاف حول اسميتها أو ظرفيتها، والأغلب أنها اسم، بدلالة عود الضمير عليها في الجملة.

والراجح هو ما ذهب إليه جمهور النحاة، وهو أن (مهما) شرطية لا تخرج عن الاسمية، كما قال أبو حيان: "مهما شرطية لا تخرج عن الاسمية، خلافًا لمن زعم أنها تكون حرفًا بمعنى (إن)، ولا تخرج عن الشرطية، خلافًا لمن زعم أنها تكون استفهامية" [32:ص4/ 1863– 1864].

وقد استعمل الشاعر "مهما" مع الفعل المضارع في قوله [11:ص263]:

حتى إذا ما ألانتْ تلك جانبها والقلبُ مهما أرُمْ تسكينَهُ يُجِبِ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

تضمنت (مهما) بمعنى الشرط، فجزمت الفعل المضارع الصحيح الآخر (أرم)، وقد حُذفت الحركة من الفعل (أرم) مع بقاء السكون، أما جواب الشرط فقد جاء في صورة فعل مضارع (يجب) مجزوم، ولكن ألحقت به الكسرة، ويُعزى ذلك إلى الضرورة الشعرية التي أجازت تحريكه بالكسر رغم كونه جواباً لأداة شرط جازمة، ولمناسبة حركة حرف الروي، فجاء أسلوب الشرط لتعلق الحكم على الشرط، فعلق (وجوب تسكين القلب) على تحقيق (محاولة إرمامه) بأداة الشرط (مهما).

وبناءً على ما سبق، يتبيّن أن الشاعر استعمل (مهما) الجازمة، المركبة من (ما) بصفتها اسماً لا ظرفاً، وقد دخلت على فعل مضارع صحيح الآخر، وهو ما يتوافق مع رأي جمهور النحاة. وقد أثّر الجزم على الفعل بحذف الحركة مع بقاء السكون؛ للدلالة على الجزم، غير أنّ الشاعر ألحق الكسرة بجواب الشرط، مخالفًا بذلك الأصل النحوي، مراعاةً للوزن والقافية، فحرك الجواب بالكسر في القافية، وهو ما يُعد من الضرورات الشعرية، والجدير بالذكر أنّ الشاعر لم يرد في شعره استعمال (مهما) في المواضع الأخرى التي دار حولها الخلاف النحوي، كأن تُعدّ حرفًا، أو أن تأتي اسم استفهام.

5. الخاتمة

وفي الختام، أحمد الله الذي بحمده تتم الصالحات، وبقدرته تتحقق الغايات، وله الحمد أن أعانني على إتمام هذا العمل العلمي. وأعرض فيما يأتي أبرز النتائج التي توصّلت إليها الدراسة:

- أظهر الشاعر الأعمى التطيلي تمكنًا نحويًّا في توظيف أدوات الشرط، مما أسهم في إبراز المعاني وتحقيق الوظائف النحوية.
- اتّضح من خلال تحليل ديوان الأعمى التطيلي أن الشاعر قد أكثر من استخدام أسلوب الشرط بأدواته الحرفية والاسمية، إذ وردت جازمة في خمسة وسبعين موضعًا، توزعت على النحو الآتي: الحرفية (إنْ) في خمسة وخمسين موضعًا، أما الاسمية (مَن) في ثمانية مواضع، (متى) في موضعين، و(حيثما) و(أينما) و(مهما) في موضع واحد لكل منهم.
- كان الاجتهاد النحوي بين العلماء أثرًا بارزًا في العلاقة بين العامل والمعمول في السياق الشرطي، وهذا ظاهر في الأبيات التطبيقية.
- خروج الشاعر عن القواعد النحوية في بعض المواضع لا يعنى ضعفه، بل نزوله إلى الضرورة الشعرية التي فرضها السياق الشعري كما هو حال غيره من الشعراء، منها: حذف جواب الشرط في بعض المواضع التي جُزم فيها الفعل بأداة (إنْ)، وهو ما يخالف القاعدة المعروفة في الجواب الفعلي لكنه يوافق جواز حذفها في ضرورة الشعر.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

CONFLICT OF IN TERESTS

There are no conflicts of interest

المراجع

- القرآن الكريم

[1] الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. علي بسام أبو الحسن الشنتريني. تحقيق: إحسان عباس. ليبيا– تونس: الدار العربية للكتاب. ط2. ج4.(1981م).

[2] بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. أحمد يحيى أبو جعفر الضبي. القاهرة: دار الكتاب العربي.(د.ط). (1967م).

[3] المغرب في حلى المغرب. علي الأندلسي ابن سعيد أبو الحسن المغربي. تحقيق: د. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف. ط3. ج2. (1955م).

[4] نكث الهميان في نكت العميان. صلاح الدين خليل الصفدي. تحقيق: مصطفى عبد القادر. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (2007م).

[5] جيش التوشيح. لسان الدين ابن الخطيب. تحقيق: هلال ناجي. تونس: مطبعة المنار.(د.ط). (د.ت).

[6] الأعلام. خير الدين محمود الدمشقي الزركلي. دار العلم للملايين. ط15.ج1. (2002م).

[7] تاريخ الأدب العربي. شوقي ضيف. مصر: دار المعارف. ط1. ج8.(1995م).

[8] الصورة الفنية في موشحات الأعمى التطيلي " أدوات تشكيلها وطرائق بنائها". محمد محجوب عبد المجيد. رسالة دكتوراه جامعة دنقلا – كلية الآداب والدراسات الإنسانية.(2011م).

[9] الصورة الشعرية عند بشار بن برد والأعمى التطيلي. نورية سعد سالم. رابطة الأدب الحديث. (2011م).

[10] أثر العمى في شعر التطيلي: دراسة نفسية. زياد طارق جاسم. رسالة ماجستير. جامعة بغداد – كلية الآداب. (2012م).

[11] الديوان. الأعمى التطيلي. تحقيق: د. محي الدين ديب. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب. (د. ط). (2014م).

[12] الغزل في موشحات الأعمى التطيلي: قضاياه وخصائصه. محمد محجوب. مؤسسة بونة للبحوث والدراسات. (2014م).

[13] توظيف الطبيعة في بناء الصورة البيانية في شعر الأعمى التطيلي. مجبل عزيز جاسم. رسالة ماجستير. جامعة الكوفة – كلية الآداب.(2017م).

[14] قلائد العقيان في محاسن الرؤساء والقضاة والكتاب والأدباء والأعيان. الفتح بن خاقان. بولاق: المطبعة الأميرية. (د.ط). (1866م).

[15] عصر الدول والإمارات –الأندلس. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف.(د.ط).(د.ت).

[16] كتاب العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1.ج1. (2003م).

[17] مختار الصحاح. زين الدين محمد أبو عبد الله الرازي. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. بيروت: المكتبة العصرية – الدار النموذجية. ط5. (1999م).

[18] القاموس المحيط. مجد الدين أبو طاهر الفيروز آبادى. تحقيق: مكتب تحقيق التراث. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط8. (2005م).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[19] تاج العروس من جواهر القاموس. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي. تحقيق: جماعة من المختصين. الكويت: وزارة الإرشاد والبناء – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (د.ط). ج31، 19. (2001م).

[20] معجم مقاييس اللغة. أحمد بن فارس بن زكريا الرازي. تحقيق: عبد السلام هارون. دار الفكر. (د.ط). ج1، 3. (1979م).

[21] المحكم والمحيط الأعظم. علي المرسي ابن سيده. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. ج7، 8. (2000م).

[22] معجم المصطلحات النحوية والصرفية. محمد سمير اللبدي. بيروت: مؤسسة الرسالة، الأردن: دار الفرقان. ط1. (1985م).

[23] معاني القرآن. يحيى بن زياد الفراء. تحقيق: أحمد النجاتي ومحمد النجار وعبد الفتاح الشلبي. مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة. ط1. ج1، 2. (د.ت).

[24] الإيضاح في علل النحو. أبو القاسم الزجاجي. تحقيق: مازن المبارك. بيروت: دار النفائس. ط5. (1986م).

[25] شرح ألفية ابن معطي. علي موسى الشوملي. الرياض: مكتبة الخريجي. ط1.ج1. (1985م).

[26] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان الأندلسي. تحقيق: د.حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، الرياض: دار كنوز إشبيليا. ط1.ج1. (2024م).

[27] الجمل في النحو. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق:فخر الدين قباوة.بيروت:مؤسسة الرسالة.ط1. (1985م).

[28] الكتاب. عمرو سيبويه. تحقيق: عبد السلام محمد. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط3. ج1، 3. (1988م).

[29] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. أحمد بن محمد أبو العباس الفيومي. بيروت: المكتبة العلمية. (د. ط)، ج1. (د. ت).

[30] المقتضب. محمد أبو العباس الأزدي المبرد. تحقيق: محمد عظيمة. القاهرة: جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي. (د.ط)،ج2، 3،4. (1994م).

[31] أسرار العربية. كمال الدين أبو البركات الأنباري. دار الأرقم بن أبي الأرقم. (د.ط). (1999م).

[32] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. كمال الدين أبو البركات الأنباري. المكتبة العصرية. ط1، ج2. (2003م).

[33] شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب. رضي الدين الاستراباذي. تحقيق: يوسف حسن. ليبيا: جامعة قار يونس. (د.ط). ج3، 4. (1975م).

[34] همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع. عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. مصر: المكتبة التوفيقية. (د.ط)، ج2. (د.ت).

[35] جواهر الأدب في معرفة كلام العرب. علاء الدين الإربلي. تحقيق: علي نائل وحسن أبو زيد. مصر: مطبعة وادي النيل. (د.ط)، ج1. (د.ت).

[36] شرح الكافية الشافية. محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني. تحقيق: عبد المنعم هريدي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. ط1، ج3. (1982م).

[37] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. بدر الدين أبو محمد المرادي. تحقيق: عبد الرحمن سليمان. دار الفكر العربي. ط1، ج3. (2008م).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[38] شرح شواهد المغني. جلال الدين السيوطي. تحقيق: أحمد ظافر، محمد محمود. لجنة التراث العربي. ج1، 2. (1966م).
[39] شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية. محمد حسن شراب. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1،ج2، 3. (2007م).
[40] حروف المعاني. أبو القاسم الزجاجي. تحقيق: علي الحمد. الأردن: دار الأمل، بيروت: مؤسسة الرسالة. ط2. (1986م).
[41] معاني الحروف. علي أبو الحسن الرماني. تحقيق: عرفان الدمشقي. بيروت: المكتبة العصرية.(د.ط). (د.ت).
[42] منازل الحروف. علي أبو الحسن الرماني. تحقيق: إبراهيم السامرائي. عمان: دار الفكر. (د. ط). (د. ت).
[43] سر صناعة الإعراب. عثمان ابن جني. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1، ج1. (2000م).
[44] الأزهية في علم الحروف. علي محمد النحوي الهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي. دمشق: مجمع اللغة العربية. (د. ط). (1993م).
[45] كشف المشكل في النحو. علي التميمي حيدرة اليمني. تحقيق: د.يحيى مراد. بيروت: دار الكتب العلمية.ط2. (2012م).
[46] رصف المباني في شرح حروف المعاني. أحمد عبد النور المالقي. تحقيق: أحمد الخراط. دمشق: دار القلم. ط3. (2002م).
[47] الجنى الداني في حروف المعاني. بدر الدين أبو محمد المرادي. تحقيق: فخر الدين ومحمد فاضل. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1992م).
[48] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. عبد الله ابن عقيل الهمداني المصري. تحقيق: محمد محيي الدين. القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة. ط20، ج4. (1980م).
[49] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين. بيروت: المكتبة العصرية. (د.ط)، ج1. (1969م).
[50] شرح المفصل لابن يعيش. ابن يعيش. تحقيق: إميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية.ط1،ج3،4، 5. (2001م).
[51] معاني النحو. فاضل صالح السامرائي معاني النحو. الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ط1.ج4. (2000م).
[52] الأصول في النحو. محمد النحوي ابن السراج. تحقيق:عبد الحسين الفتلي.بيروت:مؤسسة الرسالة. (د.ط)،ج1، 2. (د.ت).
[53] اللمع في العربية. عثمان ابن جني. تحقيق: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية. (د.ط). (د.ت).
[54] شرح جمل الزجاجي. علي الإشبيلي ابن عصفور. تحقيق: فواز الشعار وإميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1، ج2. (1998م).
[55] الفواكه الجنية على متممة الآجرومية. عبد الله أحمد علي الفاكهي. تحقيق: عماد حسين. الأردن: دار الفكر. ط1. (2009م).
[56] نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسنادية. رمزي بعلبكي. رسالة دكتوراه الجامعة الأمريكية – بيروت. (1975م).
[57] الخصائص. ابن جني. تحقيق: محمد النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط4، ج1. (د.ت).
[58] الممتع الكبير في التصريف. علي مؤمن الإشبيلي ابن عصفور. تحقيق: فخر الدين. مكتبة لبنان.ط1. (1996م).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[59] دراسات في علم اللغة. كمال بشر. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. (د.ط). (د.ت).
[60] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر عمر البغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط4. ج7، 9. (1997م).
[61] الصاحبي في فقه اللغة. أحمد فارس القزويني الرازي. تحقيق: أحمد صقر. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي. (د. ط). (د.ت).
[62] شرح تسهيل الفوائد. محمد عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ط1،ج1، 4. (1990م).
[63] المفصل في صنعة الإعراب.محمود عمر الزمخشري.تحقيق: د.علي بو ملحم. بيروت: مكتبة الهلال.ط1. (1993م).
[64] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. محمود عمر الزمخشري. تحقيق: مصطفى حسين. القاهرة: دار الريان للتراث، بيروت: دار الكتاب العربي. ط3. ج2. (1987م).
[65] ديوان الهذليين. القاهرة: دار الكتب المصرية. ط2،ج1، 2. (1995م).
[66] ديوان حاتم الطائي. يحيى مدرك الطائي. تحقيق: د. حنّا نصر. بيروت: دار الكتاب العربي. ط1. (1994م).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq